من سوندرز موديل ٧٥ الى سوندرز موديل ٧٨ والفضل لليمين العربي

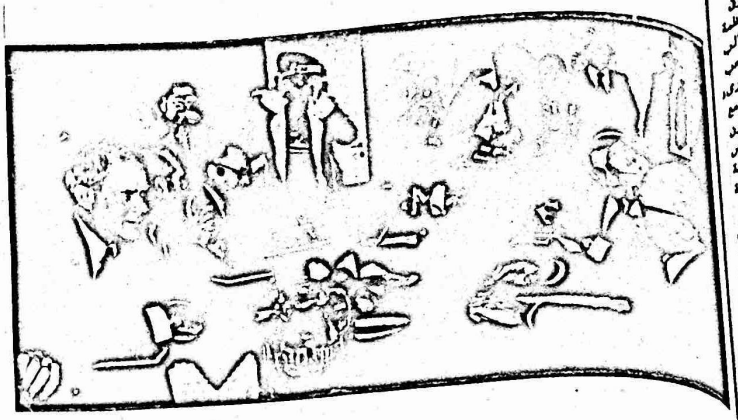

حينما نشر تقرير مساعد وزير الخارجيه الاميركية، سوندرز، في الاسبوع الماضي، شعر الكثيرون ممن قرأوه ان الرجل اكثر صدقا ووضوحا في تحديد السياسة الاميركية في الشرق الاوسط من "اصدقاء" الولايات المتحدة وفي مقدمتهم الرئيس السادات.

لقد استعرض سوندرز في تقريره الذي لم تؤثر فيه كثيرا العبارات الدبلوماسية المنمقة، مراحل علاقات الولايات المتحدة بالشرق الاوسط وانتهى الى المرحلة الراهنة التي وصفها بانها مرحلة الدراماتيكية الجديدة" التي تعيشها الولايات المتحدة في الشرق الاوسط.

فرص جديدة امام اميركا

وقد عدد سوندرز الفرص المتاحة. فقال ان هناك فرصة في المصالح الاميركية في المنطقة لا يوجد مثيل له الا في قارة قليلة اخرى من العالم. واهمية الشرق الاوسط في حساباتنا حول الطاقة والبترول، واستقرار المنطقة لم يكن احد يفكر فيه قبل عشر سنوات.

وذكر ارفاقا للبرهنة على ان للولايات المتحدة لدول العربية قد تضاعفت في السنوات الاربع الماضية. كما اشار ايضا واردات اميركا من

كما حدد سوندرز طبيعة العلاقات القائمة والمتطورة بين الشرق العربي والامبريالية. فوصفها بعلاقة "التبادل" وهي في الحقيقة صيغة دبلوماسية لعبارة "النهب". وقد اكد ذلك سوندرز عندما قال في تقريره " ان الدول العربية المعتدلة قد زاد اعتمادها على الولايات المتحدة من استقلالها وامنها".

وفي هذا النطاق يتحدث سوندرز صراحة عن ان الولايات المتحدة "تدافع" لاستغلال "الدراماتيكية" المتاحة لها لتكثف باقامة صلات وثيقة وتشجيع اوسع

الاقتصادية والاجتماعية في الولايات المتحدة وبلدان الشرق الاوسط."

واضاف ان الهدف هو ان يصبح "وجود الولايات المتحدة مستقبلا في الشرق الاوسط وجودا وطنيا حقا وليس مجرد وجود حكومي".

تعزيز السيطره الاميركية

ومعنى هذا ان السياسة الاميركية كانت في كل خطوة تخطوها باتجاه توثيق صلتها بالحكومات "المعتدلة" كانت تشترط افساح المجال للاحتكارات الاميركية (القطاعات الاقتصادية) ولمختلف اجهزة التغريب الايديولوجي (القطاعات الاجتماعية كالنقابات ومؤسسات الدراسات الخ) لتمارس نفوذها ونشاطها في تلك الدول.

ويبدو ان الولايات المتحدة قد حاولت الاستفادة من تجاربها السابقة، فاجتهدت هذه المرة على ان لا تترك امكانية القاء نفوذها لشخص واحد ذو تعبئة اجتماعية محدودة الاثر. ولهذا سعت الى وضع الكثير من الاثقال والضوابط على حركة مختلف الفئات الاجتماعية.

وقد لجأت في ذلك الى تخريب الاقتصاد المصري ووضعه في حالة إعتماد شبه كلي على المعونات الخارجية.

ويضيف سوندرز، ان خطة الولايات المتحدة تقوم على اساس خدمة مختلف "المصالح الاميركية في الشرق الاوسط في وقت واحد".

"وان تعريف هذه المصالح بانها مرابطة هو الطريقة الفعالة التي تستطيع بها الولايات المتحدة مساعدة وتقوية جميع حلفائها".

وقد عرف سوندرز القاسم المشترك في مصلحة حلفاء اميركا بقوله "ان جميع اصدقائنا يشتركون في الاهتمام بقوتنا، وبنجاحنا، وبوجود دور اميركي قوي في تعزيز السلام والنمو في الشرق الاوسط".

وقد حدد سوندرز الدور الاميركي لضمان بقاء اسرائيل متعاظمة القوة، وباقامة علاقات سلام في ظل القوة الاسرائيلية، وبمقاومة القوى الراديكالية في العالم العربي.

وهكذا فان تاكيد سوندرز على تامين مصالح الولايات المتحدة دفعة واحدة، وضمان مركز متفوق لاسرائيل بين حلفاء اميركا، يفند ادعاءات اليمين العربي بأن هناك تحول في موقف الولايات المتحدة من اسرائيل. والصحيح ان الولايات المتحدة تستخدم نفوذها لدى دول اليمين العربي لتحقيق تحول في سياسة تلك الدول تجاه اسرائيل. وهذا ما تحقق فعلا من خلال ما اصبح اليمين العربي مستعدا للقبول به.

وثيقة سوندرز عام ١٩٧٥

والذين يذكرون وثيقة سوندرز التي اعلن عنها في تشرين الثاني عام ١٩٧٥، واثارت في حينها ضجة كبيرة لدى اليمين العربي وفي اوساط الحكومة الاسرائيلية، الذين يذكرون ذلك، يذكرون بلا شك سبب تلك الضجة وهو ان سوندرز ولاول مرة اعترف بضرورة وجود "وطن قومي" للفلسطينيين.

لكن تقريره في الاسبوع الماضي امام لجنة الشرق الاوسط واوروبا التابعة للكونغرس الاميركي، لم يتطرق ابدا لموضوع "الوطن القومي" بل اشار الى ضرورة "اشراك" ممثلين عن الفلسطينيين في تقرير مستقبلهم. وحدد هذا التقرير ذلك المستقبل بانه لا يعني دولة فلسطينية، ولا يتضمن اعترافا بمنظمة التحرير، كما لا يعني انسحابا كاملا من الاراضي العربية المحتلة منذ حزيران ١٩٦٧ مع ان الوثيقة الاولى لسوندرز تضمنت المطالبة بالانسحاب مع بعض التعديلات "الطفيفة" على الحدود، اما الان فالمطلب الاميركي هو مجرد تعديلات "طفيفة" على الوضع القائم!

وقد جاء كل هذا بوضوح في تقرير سوندرز، الذي قال "اننا لا نتفق مع الدول العربية في مطالبتها بانسحاب اسرائيل من كافة الاراضي العربية المحتلة، ولا في اقامة دولة فلسطينية". وقال ان الولايات المتحدة تؤيد وجود رابطة بين الضفة والقطاع من جهة والاردن من جهة اخرى. واكثر من ذلك لمح التقرير بأن فترة الحكم الذاتي ستفرز ممثلين للفلسطينيين غير منظمة التحرير الفلسطينية.

حقيقة الخلاف بين اميركا واسرائيل

اما الخلاف الوحيد مع اسرائيل، كما جاء في التقرير، فهو انها لا تعتبر قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ ينطبق على جميع الجبهات، خلافا لموقف الحكومة الاسرائيلية السابقة على حد تعبير سوندرز.

ومعنى هذا ان الموقف الاميركي لا يختلف من موقف حكومات حزب العمل السابقة. ولو كان "بيرس" الان في الحكم لما وجد سوندرز اي خلاف معه، ولكان الموقف الاميركي والاسرائيلي واحدا.

وهنا يطرح السؤال مادور الاستجداء والتراس الساداتي على اعتاب البيت الابيض في التأثير على الموقف الاميركي؟

ان هذا الدور المشين لاقطاب اليمين العربي قد شجع تراجعات اميركية جديدة عن مواقف سابقة معلنة للحكومة الاميركية. ومنها ذلك الفارق لصالح اسرائيل بين تقرير سوندرز في اواخر عام ١٩٧٥ وتقريره الثاني في حزيران ١٩٧٨.

ولعل المقارنة بين التقريرين ابلغ من اي تحليل!

اليمين يقبل باقل مما عرض عليه رابين

ومع ذلك فان المطلب اليميني العربي الان هو ان تقوم اميركا بالضغط على اسرائيل للقبول بالموقف الاميركي المدون في وثيقة لمساعد وزير الخارجية الاميركية قبل، عند اعلانها، انها سيفت وروجعت بعناية ودقة قبل عرضها على احدى لجان الكونغرس.

وهذا يعني في الحقيقة، القبول بعرض اقل مما كان يقترحه حزب العمل الاسرائيلي. لان الوثيقة الاميركية تفصل تماما بين ما اسمته "السيادة" و "الامن" وهو فصل ينسجم مع اقتراح بيغن حول مستقبل المستوطنات الاسرائيلية في سيناء.

ويمكن ترجمة ذلك وكما يوحي التقرير في اكثر من موضع، بأن الولايات المتحدة توافق على بقاء المستوطنات الاسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان، وتوافق على بقاء قوات عسكرية اسرائيلية في هذه المناطق حتى بعد فترة الحكم الذاتي.

ومما يؤكد ذلك ان سوندرز لم يعتبر سياسة الابتيطان التي تتبعها الحكومة الاسرائيلية نقطة خلاف معها. بل انه لم يتطرق لها اطلاقا.

ان مبدأ الفصل بين "السيادة" و "الامن" مبدأ جديد في العلاقات الدولية. وبامكان اية دولة قوية بمقتضى هذا المبدأ ان تدفع قواتها العسكرية الى اراضي دولة اخرى بحجة الدفاع عن "امنها" وبزعم انها تحترم "سيادتها" في نفس الوقت.

ان تطبيق مبدأ كهذا يؤدي الى فوضى تامة في العلاقات الدولية. وبالتاكيد ليس هناك من يقبل به. ولكن هناك، للاسف، من يسمح لنفسه بالتفاوض حوله من قبل اليمين العربي.

حملة تقسية للتمويه

وبرافق ذلك، حملة نفسية، تضع الكثيرين من المواطنين في موقع الترقب والانتظار تارة لقرارات الحكومة الاسرائيلية حول الاسئلة الاميركية، وتارة لما سيقوم المبعوثون الاميركيون به لاقناع اسرائيل بالقبول برؤية الظفر الاميركية.

وفي ظل هذه العملة من خلق التوقعات المتكررة تضيع القضايا الاساسية وتتواضع المطالب، ويعزي بعض اقطاب اليمين انفسهم بانهم خلقوا تناقضا بين اميركا واسرائيل.

وحيثما يحل هذا "التناقض" الخيالي يجد اقطاب اليمين العربي انهم امام عروض اقل مما كان يمكنهم الحصول عليه في الماضي.

درس من الماضي

ومن المفارقات العجيبة ان ابا ايبان يعرض في مذكراته صيغة اقتراح اميركي ـ سوفياتي رفضته الدول العربية اثناء انعقاد الجلسة لاستثنائية للامم المتحدة في ٢٠ تموز عام ١٩٦٧.

وقد تضمن الاقتراح الذي كان من المقرر ان يتقدم به كل من غروميكو، وغولدبرج، ممثل اميركا الدائم في الامم المتحدة، ما يلي:

"تؤكد الجمعية العامة للامم المتحدة على مبدأ عدم جواز الاستيلاء على الاراضي من طريق الحرب طبقا لميثاق الامم المتحدة".

"وتدعو جميع اطراف النزاع لسحب قواتها، دون تأخير من الاراضي المحتلة، من قبلها، بعد الرابع من حزيران ١٩٦٧".

"وتؤكد ايضا مبدأ الاعتراف بدون تأخير من قبل جميع الدول الاعضاء في المنطقة على ان كلا منها تتمتع بحق الاحتفاظ بدولة وطنية مستقلة، وان تعيش في امن وسلام، وتتوقع منها العدول عن جميع المطالب والأعمال التي تتناقض مع ذلك الحق".

ويقول ابا ايبان معلقا على الاقتراح "لقد اوضحت لاصدقائنا الاميركان، بغضب، انهم كما يبدو يتغلون عن جميع النتائج التي تحققت في الاسابيع الاخيرة الستة الماضية من النضال المشترك".

ويضيف ان رفض الدول العربية للمشروع جعل الاتحاد السوفياتي يتخلى عنه، ووفر علينا مشقة المعارضة.

"المهم ان سياسة الاعتماد على الولايات المتحدة، لم تحقق غير المزيد من الاستسلام والتراجع.

وان ما سيسميه السادات انتصارا في حالة موافقة الحكومة الاسرائيلية على وجهة النظر الاميركية يعني حرمان الشعب الفلسطيني من حقوقه الوطنية، فضلا عما يعنيه من تكريس وتعزيز للنفوذ الامبريالي في عدد من الدول العربية.

حذار من اللامبالاة

ر.مخططون لهذه السياسه يعون هذه المسالة جيدا. وهم يعرفون ان لا امل لهم في الحصول على تأييد صريح للخطة الاميركية الاسرائيلية. ولهذا فهم تانعون بأن ينتهجوا سياسة تضمن تحييد فئات واسعة كانت الى عهد قريب تعارض بنشاط مشروع بيرس الخاص بالادارة الذاتية.

أما الان، وفي ظل عملية تمرير الحكم الذاتي، فاعصاب البعض اكثر استرخاء، وحركتهم اكثر تثاقلا بسبب وهج الاضواء التلفازية.

وللحديث عن كل هذا مناسبة اخرى، نرجو ان تكون على الاصح محاولة اخرى.